الأرز فى مصر

ان نبات الأرز بطبيعته مأنى وعلى انتظام ووفرة المياه لسد حاجته تكون الفائدة المرجوة منه ولهذا اعتقد المزارعون ورجحت فى عقولهم فكرة استخدامه كأداة أو طريقة من طرق اصلاح الأراضى المالحة أو الأرض البكر التى بها نسبة المواد الغذائية كبيرة لا تسمح معها لنمو النباتات العامة وللأسف فقد شارك كبار الزراع صغارهم فى هذا الاعتقاد الذى لهم فيه بعض العذر وان كان فى الحقيقة والواقع خطأ بين وقد كان لهذا الاعتبار أثره السيء فى تدهور أنواع الأرز بالقطر المصرى وانحطاط صنفه وقلة غلته وهبوط سعره فقد اعتبروا هذا سبيلا يعوض عليهم بعض نفقات الاصلاح التى تكبدوها فى سبيل التخلص من الأملاح الزائدة بأراضيهم واعدادها لزراعة القطن وهو المحصول الرئيسى الذى يعتمد عليه جل مزارعى القطر والذى للأسف قد انحطت أسعاره فى هذا العام حتى أصبحت ايراداته لا تغطى مايتكبده الزراع فى سبيله من صرف

أن محصول الأرز يعتبر من أهم الحاصلات المصرية ويأتى من الدرجة الثانية بعد القطن والذى ربما فاقه من الوجهة المادية فى الأعوام المقبلة اذا اعتنى بزراعته العناية الواجبة وأتى بمحصول وافر كما هى الحال بأسبانيا وايطاليا ولى عظيم الأمل فى تفوق القطر المصرى على غيره من البلدان فى هذا المضمار لما لمناخه من الفضل العظيم على نمو هذا المحصول فقد شاهدنا فى الضواحى بأراضى الأوقاف الملكية أراضى قد زرعت فى فترات متقاربة بين الواحدة والأخرى عشرة أيام وكان الفرق عظيما محسوساً فى نمو النباتات تبعا

لموعد الزراعة و بنسبة كبيرة بهت لها جناب الخبير الايطالى وقال ان نمو نباتات الأرز المصرى بالقطر المصرى لمدهش للغاية فانى لو سئلت عن أعمار هذه النباتات لأعطيتها ضعف عمرها بمقارنتها بما زرع منها متأخراً وانى أعتقد ان الفضل فى ذلك كله راجع لمناخ بلادكم ولتربتها الغنية فى عناصرها — هناك وجدنا ثلاث قطع زرعت احداها يوم ٢٥ مايو والثانية يوم ٣ يونية والثالثة فى ١٣ يونية وكان طول نباتات القطعة الأولى أضعاف القطعة الثالثة

لهذا أرى لو انتزعت فكرة استعمال هـذا المحصول كأداة من طرق إصلاح الأراضى من عقول المزارعين وأبان لهم رجال الزراعة خطأ هـذه الطريقة وشرحوا لهم ما يدر عليهم هذا المحصول من خير وافر اذا ما نال من اهتمامهم الشىء القليل واذا ما اعتنى بخدمة أرضه وبانتخاب بزور من أجود الأصناف والتى أصبح ولله الحمد لدى قسم المباحث الزراعية الشىء الكثير منها فى الوقت الحاضر علاوة على ما سيعده لهم فى المستقبل القريب وكذا اذا ما اهتم بأمر ريه وفهم المزارعون الكميات اللازمة له والفترات التى تساعده على تكوين ثماره على ان يسيئوا فى ذلك سواء بالافراط وقتما يجب التقتير أو التقتير فى المياه وقتما يجب الافراط فيها وانى سأشرح ذلك عند الكلام على رى المحصول كما وانه واجب عليهم الاعتناء بنظافته من الحشائش وحصاده ودراسه وتخزينه ويجب أن لا يفوت رجال الزراعة بالأقاليم أن يدخلوا بما أوتوا من ايمان وقوة حجة فى عقول المزارعين ان هذا المحصول أن لم يفوق محصول القطن فى دخله فانه سيعادله على الأقل اذا ما اعتنى بزراعته العناية الواجبة (بالطبع قياسا على المدة التى يقضيها كلا المحصولين فى الأرض وما يصرف عليهما من مصرف)

زراعـــــة الأرز

ان هنـــاك عوامل كثيرة لها دخل كبير فى زيادة غلة محصول الأرز ووفرته أو نقصه كما وان هناك بعض أغلاط شائعه بين جميع طبقات الزراع لا فرق فيها بين كبيرهم وصغيرهم وهى تتكرر كل عام دون استثناء اللهم الا لدى بعض المصالح الـكبيرة والتى يديرها رجال فنيون مفكرون فقد وصلوا ولله الحمد الى نتائج لا بأس بها

وأهم أسباب نقص غلة المحصول هى : —

(اولا) : أسباب زراعية

تأخير موعد الزراعة — كثيراً ما يتأخر السواد الأعظم من المزارعين فى اعداد أراضيهم لزراعة الأرز تأخيراً معيبا حيث يدفعهم الجشع الى أخذ حشة أو حشتين اكثر من البرسيم أو طمعا فى الحصول على تقاويه أن يؤخروا ما استطاعوا البدء فى خدمة أراضيهم الخدمة الواجبة علاوة على أنهم ازاء ذلك التأخير مضطرون الى الأسراع فى القيام بتلك العمليات التى هى فى الحقيقـة أساس نجاح المحصول وسبب زيادته أو نقصه — فقد يضيق الوقت ببعضهم أحيانا وتدفعه الحاجة الى زراعة أرزه دون أن يحرث أرضه بل يكتفى بتلويطها قدر استطاعته وهنا الضرر العظيم مع أنه قد دلت التجارب التى قامت بها وزارة الزراعة فى الأعوام الأخيرة بان هناك فرق كبير فى الايراد طبقاً لاختلاف موعد الزراعة وقد لاحظنا فرقا بينا بين الزراعة التى زرعت فى النصف الثانى من ابريل والنصف الأول من مايو وبين ما زرع منها بعد ذلك التاريخ — لاحظنا فى الأولى نمواً مدهشا وشاهدنا نباتات

تحمل سنابل ذات حبات ظاهر فى تكوينها الصحة والتناسق وعدد حباتها ضعف عدد حبات الأخرى فقد بلغ فى الأولى نحواً من ٣٥٧ حبة فى النوع اليابانى و ٢٤٤ من المنزلاوى بينما كانت فى الزراعة المتأخرة لا تتعدى ١٥٥ حبة علاوة على صغر حجمها وعدم تناسقها وهذا عيب له دخل كبير من الوجهة التجارية

وعلاوة على الفوائد المادية فهناك أمر جدير بالاهتمام وهو وفرة المياه فى شهر مايو عنها فى شهرى يونيه ويوليو مع ملاءمة الجو لنموه فتنمو النباتات الصغيرة فى جو معتدل ومياه كافية لسد حاجتها فاذا ما اتى الوقت الذى تشتد فيه الحاجة الى المياه يكون قد تقدمت نباتاته وأصبحت اكثر احتمالا لما يصيبها من أضرار قلة المياه فى فترة التحاريق التى يزيد فى ضائقتها مشاركة محصول القطن وهو المحصول الرئيسى فى عرف الجميع لمحصول الارز فى القدر اليسير من المياه فى تلك الفترة من السنة بخلاف ما اذا زرع متأخراً فانه يكون فى ذلك الحين نبتا صغيراً فاذا ما جفت أرضه مدة قصيرة أو فاته دورا تأثر تأثراً بليغاً هذا ان لم تتقدم نباتاته كلية

ومما يشارك المزارع فى هذا العيب تأخر وزارة الأشغال فى تحديد المساحات الممكن زراعتها فى كل موسم ولا ذنب لها لارتباط هذا التحديد بمياه النيل وما ينتظر لها من خير أو عجز فى الايراد طبقا للاحوال الطبيعية التى لا يمكن لأحد التحكم فيها أو تسيرها وفقا لرغبة المزارعين والجدول الآتى يبين جلياً هذا النقص فقد صرح فى العام الماضى بزراعة ٤٥٦٥٩٧ فدان فى المواعيد المبينة قرين كل مساحة :

فـــدان	موعد التصريح
١١٤٣٢٩	أول مايو سنة ١٩٣٠
١١٣٨٥٣	١٠ منـــه
١٠٥١٢٥	٢٠ منـــه
١٢٣٢٩٠	١٨ يونيه سنة ١٩٣٠
٤٥٦٥٩٧	

ويرى من البيان المذكور بان اكثر من ربع المساحة قد صرح به فى أوقات لا يمكن معها للمزارع أن يقوم بخدمة أرضه الخدمة الواجبة

وللخلاص من هذا العيب وهو تأخير موعد الزراعة أمرين أحدهما خاص بالمزارع نفسه والآخر خاص بالحكومة :

الامر الأول — يجب على المزارع خصوصا بعد أن أثبتت التجارب التى قامت بها وزارة الزراعة وشاركتها فى هذه النتائج أشهر البلدان فى زراعة هذا المحصول بان أوفق وأنسب الطرق هى طريقة الزراعة بالشتل وهذه لها فوائدها سأبينها فى حينها عند التكلم على طرق الزراعة و بذلك يمكن للمزارع الاستفادة من محاصيله الشتوية و يأخذ منها ما يريده ثم بعد ذلك يقوم بخدمة أراضيه الخدمة الواجبة حيث أنه لا يخشى فى هـذه الحالة من تأخير موعد الزراعة كما هى الحال فى الزراعة بطريقة النشر الحالية — ولزيادة الاعتناء فى الخدمة يجب عليه حتى لا تكون خدمة زراعته فى فترة قصيرة كما هو الواقع الآن بأن يجب عليه أن يوزعها فى فترات يتفق مع ما لديه من ماشية وأن يترك جزءاً من أرضه بوراً و يكتفى بأخذ حشة واحدة من البرسيم ثم يبدأ

بخدمتها بمجرد الانتهاء من خدمة القطن ثم بعد ذلك يبدأ بالأجزاء الاخرى من أرضه التى تم حصاد محصولها الشتوى فاذا حل موعد نقل الشتاء وهو النصف الثانى من مايو أو الأول من يونيه وجد تربته صالحة لزراعة الارز قد قام بخدمتها فى الاوقات المناسبة فتدر عليه الخير العظيم

الأمر الثانى — واجب على الحكومة أن تعين فى كل عام قبل شهر ابريل أو فى خلاله على الاكثر المناطق التى ستسمح بزراعة الارز فيها فى كل عام واضعة لذلك الحد الأدنى حسب خبرتها فى الاعوام الماضية والتى دلت البيانات التى حصلت عليها فى التسعة أعوام الماضية بأنه يقرب من ١٥٠ الف فداناً تقريباً وهذه يجب أن تكون الاساس فى التصريح الاولى ثم بعدئذ تعين المناطق الاخرى التى ستليها ليقوم أربابها باعداد أراضيهم وزراعة القدر اللازم لأخذ الشتل منه لزراعة ما سيسمح بزراعته فى المستقبل فاذا لم توفر المياه لزيادة المساحة المذكورة فى عام من الاعوام امكن هؤلاء بيع شتلتهم لاخوانهم بالجهات التى تصرح لهم فيها بزراعة الارز أو زراعته على الآبار الارتوازية إن كان هذا ميسوراً لديهم

(٢) *رداءة الخدمة* — نظراً للاعتقاد السائد بأن محصول الارز من طرق اصلاح الاراضى كما ذكرت أو وسيلة تعوض على المزارع بعض ما يقوم به من مصرف فى هذا السبيل فقد اهمل المزارع العناية بخدمة أرضه الخدمة الواجبة فقد زرع الارز فى كثير من الاحوال دون أن تحرث أرضه الحراثة الواجبة وقد فاتهم إن كان اعتقادهم المذكور صحيحاً انه يجب لزيادة الاتقان فى الاصلاح والتخلص من الاملاح فى وقت قصير زيادة تفكك الارض

بالحرث جملة دفعات بحيث يساعد ذلك فى عملية الرشح فيتخلص المزارع من اكبر كمية من الاملاح وبهذا يكون قد خدم محصول الارز وأرضه معاً ومما يدعوه فى بعض الاحيان الى عدم الاعتناء بخدمة أرضه الخدمة الواجبة لانه يقوم بتحضيرها كلها فى وقت واحد لانشغالها بالمحاصيل الشتوية وتفضيلها على محصول الارز وعلاوة على عدم حرث أرضه فانه لا يقوم كذلك بعملية التقصيب أو التلويط كما يجب فيترك فى أرضه بعض أجزاء مرتفعة وأخرى منخفضة وفى الحالتين ستموت نباتات الارز من غير شك واذا نجا فى حياته ضئيلا ضعيفاً لايعطى محصولا يذكر ففى الاجزاء المرتفعة تموت النباتات أو تضعف من قلة المياه وتراكم الاملاك حولها ومن تعرضها لحرارة الشمس وفى الحالة الثانية يتأثر النبات لركود المياه فيها بكثرة وعدم سهولة صرفها فتصفر فاذا لم يتداركها المزارع ماتت ولهذا وجب على المزارعين العناية بخدمة أرض الارز كما هى الحالة فى اراضى القطن بل فى اعتقادى انه يجب الاعتناء بأرض الارز وبحرثها وتقسيمها أكثر مما هو الحال فى أرض القطن خصوصاً وأن الارز يزرع فى العادة فى الارض الضعيفة وهذه تحتوى على املاح زائدة لها أثرها السيء على نباتات الارز فيجب أن تحرث الارض عميقاً وفى ذلك فوائد جمة أولها التخلص من الاملاح الزائدة وثانياً سهولة اختراق جذور نباتات الارز بطبقات الارض خصوصاً اذا كانت طينية ثقيلة وهى شديدة التماسك فينمو الارز فى وسط ملائم — ثالثاً ابادة الحشائش والتغلب عليها فيقلل ذلك ما يتكبده المزارع من المصاريف الزائدة التى يتكبدها للتخلص منها فى المستقبل خصوصاً اذا ما زرع أرز بعد أرز فهنا الطامة الكبرى حيث تكثر الحشائش وفى بعض الاحيان تتغلب على زراعة

الارز فتميتها فى كثير من الاحوال كما شاهدنا ذلك فى بعض الزراعات علاوة على ما ينشأ عنها من الضرر من مزاحمتها للنبت الصغير فى أول أدوار حياته ومشاركته له فى الغذاء فينمو ضعيفاً عليلا — ويجب كذلك الاعتناء بعملية التقصيب والتلويط فلا يترك مرتفعات أو منخفضات كما وانه يجب أن لا تستخدم فى عملية التلويط عقب آخر حرثه لواطة ذات ثقل كبير حتى لا تفسد الفائدة التى حصلنا عليها من عمليـة الحرث بل يجب أن تصنع من لوح بسيط لا يقل طوله عن الثلاثة أمتار حتى يكون ثقله موزعاً فـلا يدمج الارض بل يقوم فى الحقيقة والواقع بتعكير المياه قبل بذر البزور ولا يمنع ذلك من استخدام لواطه ثقيـلة عند القيام بعملية استواء الارض و فى هذه الحالة يجب حرث الارض بعد هذه العملية حتى تتفكك الارض قبيل البذار وقد انتقد الخبير طريقة التلويط عندنا وقال بأنها تفسد عليكم كل جهودكم التى قمتم بها فى حرث الارض فيجب الاقلاع عنها

(٣) عدم الاهتمام بتسميد الارض بالاسمدة الكيماوية — لم تكن عملية التسميد شائعة لدى طبقة المزارعين خصوصاً الكيماوية منها ما كانت مجهولة كل الجهل حتى أن بعضهم قد يندهش اذا ما حدثته فى هذا الشأن ولكن قد ظهر بعد أن قام قسم المباحث الزراعية بتجار به أن للاسمدة الكيماوية فائدة عظيمة وهو الآن يقوم بدرس أنسب الكميات لكل نوع من أنواع الاسمـدة التى استحضرت فى الاعوام الاخيرة من الخارج وأفضل الاوقات لاستعمالها لتأتى بالفائدة المرجوة منها وعند الانتهاء من هـذه التجارب والتأكد من نتائجها سيقوم بنشر تلك الابحاث بين طبقات الزراع لتكون رائدهم فى استغلال أراضيهم بأقصى ما يمكن مع قلة النفقة

(٤) **عدم الاهتمام بانتخاب أجود التقاوى** — للأسف فقد جبل الفلاح بطبيعته على عدم الاعتناء فى الحصول على أجود البزور وذلك أما لضيق ذات يده وأما لعدم تقديره عواقب ذلك العيب ولهذا أرى أنه من واجب الحكومة أن تعمل على حمايته وهدايته للوصول إلى أجود الأصناف بكل وسيلة — نعلم أن الفلاح لايقدم على شراء الجيد من التقاوى لارتفاع أسعارها أو لتحكم دائنيه فكم منهم ذهب ضحية هذا التحكم ولذا فان لى اقتراحين فى هذا الصدد :

(ا) إن تقدم الحكومة لكبار المزارعين ما يلزم لهم من بزور الارز المنتقاه بسعر يقل عن سعر السوق بقدر معين وليكن ٢٠ — ٣٠ ٪ على أن تستولى منه فى الموسم المقبل كمية تعادل المأخوذ مقدراً سعره بالطريقة نفسها وكما وأن لها الحق فى الاستيلاء على باقى المحصول اذا ما وجدت فيه من الصفات ما يشجعها على نشره بالسعر الحاضر ثم تقوم فى العام الثانى بعد أن تكون قد توفر لديها من البزور ما يكفى لزراعة المساحة المعتاد زراعتها فى القطر المصرى بتوزيع هذه البزور بالطريقة السابقة على صغار المزارعين وأظن انها اذا فعلت ذلك لقامت بأجل الخدمات للمزارع نفسه من جهة ومن جهة أخرى لارتقاء أصناف الارز والنهوض بها الى أرقى مستوى والقضاء على تلك التقاوى الفاسدة المنتشرة بين صغار المزارعين والتى هى عبارة عن خليط من مختلف البزور

(ب) أو تقوم الوزارة بتوزيع هذه البزور على كبار المزارعين دون أن يدفعوا لها ثمناً على شرط أن يقوموا بخدمة أراضيهم الخدمة الواجبة حسبما تشير به وزارة الزراعة وفى نظير ذلك يكون لها الحق فى الاستيلاء على القدر

المماثل بدون مقابل ولها الافضلية اذا ما شاءت فى الاستيلاء على باقى المحصول بالسعر الحاضر وأظن هذه الطريقة ستلقى خصوصاً فى أيامنا العصيبة هذه من يتقدمون للوزارة مرحبين بهذا المشروع

أن كمية التقاوى اللازمة لزراعة الارز بالقطر المصرى بحسب متوسط ما تصرح به فى الأعوام السبعة الماضية تربوا من ١٢٠٠٠ ضريبة تقريباً وهى كمية ليست بالكبيرة أو التى تعجز أمام الوصول اليها وزارة الزراعة و فى اعتقادى أنه من واجب الحكومة وحدها دون غيرها العمل على تحسين التقاوى وارتقاء نوعها وواجب عليها وحدها دون دخل فى ذلك سواء كان للافراد أو الشركات فى جلب أفضل الأصناف الأجنبية التى تزاحم محصولنا فى الخارج الى تلك الديار واختبارها والعمل على نشر الجيد ولهذا وجب عليها أن تقتدى بالبلاد التى اشتهرت بأجود أنواع الارز كاسبانيا وايطاليا وأن تحذو حذوها بأن تنشأ محطات خصوصية لهذا الغرض وأن يقوم بادارتها رجال لهم الدراية التامة بهذا المحصول وأن أعوزتهم العبوة فانى أرى الرجوع الى ما اقترحه حضرة وكيل قسم المباحث فى العام الماضى للوزارة لكى تبعث رجلين من رجالها لقضاء موسم كامل لزراعة الارز فى البلاد الاسبانية والايطالية وليدخلوا منها ما يمكن الاستفادة منه فى هذه الديار وليدرسوا النظام الذى تسير عليه محطات التجارب هناك ليقتدوا به هنا عند انشاء تلك المحطات

(٥) **عدم الاعتناء بالصرف ونقاوة الحشائش** — للأسف فان الكثير من الزراع من يهمل فى اقامة المصارف والعناية بالمحافظة عليها كما وانه لا يهتم كثيرا بامر نقاوة الحشائش من ارضه ولو علم ان ذلك يضيع عليه معظم جهوده التى

قام بها فى خدمة المحصول خصوصا وان الاهمال البسيط فى صيانة مصارف الاراضى القريبة العهد بالاصلاح ضار بها وبالمحصول نفسه وخير لهدمها عن بقائها دون المحافظة عليها ولهـذا وجب على كل مزارع الاعتناء بمصارفه وان يصرف جهد همه فى العناية بها لتقوم بواجبها التى من اجلها انشئت فقد تفوق زيادة المحصول ما فقده بسبب هذه العناية مرات عديدة

(ثانياً) — اسباب مختلفة :

(١) **رداءة الصرف** — كم كانت رداءة حالة المصاريف العمومية ببعض المناطق سببا فى انحطاط أرضيها وفساد محاصيلها وكم ضاعت جهود أربابها فى التغلب على ذلك الفساد حتى ادى الامر ببعضهم الى ترك أراضيهم دون الانتفاع بها على هذه الحالة

الفلاح بطبيعته كسول لا يمكنه أن يتغلب على ما يصادفه من عقبات أما لضعفه أو لفقره وعدم اقتداره ماديا على مقاومة مايعترضه فى سبيل الوصول الى غايته ولهذا كان من واجب الحكومة بذل اقصى جهودها لتلافى هذه الحالة فى القريب العاجل وانها لتشكر على ما قامت به من جهود للآن فى بعض المناطق لما أقامته فيها من آلات لرفع مياه الصرف وقد احيت بعملها هذا الجليل بوار اراضى ما كان يرجى منها نفع دون اتمام هذه المشروعات الجليلة

(٢) **رداءة حالة الرى** — كثيرا مايشكو الاهالى وخصوصا من تقع اراضيهم فى نهاية الترع من سوء انتظام ورود المياه لاراضيهم فيصيبهم من جراء ذلك مضار كبيرة تقضى على محصولهم

وكم من سنة تحوز الطبيعة وزارة الاشغال عند تقديرها المساحة المزمع زراعتها تبعا لما كانت تنتظره من ورود كميات معينة من المياه فى بعض

الفيضانات فيضطرب مع ذلك حبل المناوبات لكثرة مايطلبه الاهالى من التعويضات وهنا القضاء المبرم على اغلب المحاصيل وا كثرها تأثراً بهذه الحالة محصول الأرز لانه كما تعلم محصوله يتوقف ايراده كثيرا على انتظام ووفرة كمية المياه ولهذا أرى أن يراعى عند التقدير ان يكون أقل من المنتظر بقدر معين ليكون احتياطيا لدى الوزارة تفرقه على بعض الجهات التى ترى الحاجة ماسة فيها الى زيادة ماخصها من الماء واظن ان الزيادة فى الربح الذى سينتج من الاراضى اذا ماوصلت اليها المياه بانتظام وبكميات كافية لحاجتها تفوق العجز فى المساحة اذا ماتبعت هذه الطريقة

ان من الاشياء التى تثبط عزم المزارعين فى كثير من الاحوال عدم انتظام ورود مياه النيل واختلافها اختلافا بينا باختلاف الاعوام ولهذا ترى ان اغلب المزارعين كما ذكرت لايقومون بخدمة اراضيهم الخدمة الواجبة لهذه الاسباب فكم تأخرت وزارة الاشغال فى التصريح فى بعض الاعوام الى وقت متأخر كما هو الحال فى عامنا هذا حيث كان آخر تصريح فى يوم ١٨ يونية ازاء ذلك يرى الفلاح نفسه مضطرا بطبيعة الحال الى الاسراع فى خدمة ارضه حتى لاتتأخر عليه زراعة الارز

رى محصول الارز

يجب العناية بهذا الامر عناية تامة فهو العامل الوحيد فى زيادة المحصول أو نقصه فقد يسىء بعض الزراع استخدام المياه فيترتب على ذلك قتل المحصول فى ابان تكوينه ولذا واجب على كل مزارع مراقبة محصوله فاذا ما لاحظ حاجته الى المياه اعطاه منها مايسد حاجته وان لاحظ عدم حاجته اليها امتنع عن ذلك ومن اهم علامات تأثير المحصول من كميات المياه الزائدة عن حاجته

فى أول أيامه بياض سوق نبته ولذا وجب على المزارع صرف مياهه واعطاء النبات فرصة يسترد فيه قوته واذا ماتقدم النبات امكنه زيادة كميات المياه التى يعطيها له وقد فهمت من خبير الأرز الطليانى بانهم فى بلادهم يتركون المياه تعلو أرض الأرز حتى لا تترك الا النذر القليل من أطراف النبات وأن أشعة الشمس الفوق البنفسجية التى تخترق المياه كافية لتعمل عملها فى النبات وذلك تخلصا من كميات الحشائش الكثيرة ولارتفاع أجور الأيادى العاملة عندهم ولكن أن صح ذلك عندهم فانى أرى أن المشاهد هنا غير ذلك فاذا ما ارتفعت المياه باراضى الارز اماتته وربما للطقس هنا دخل كبير فى ذلك كما وأن للأتربة العالقة بمياه الرى دخل كبير فى عدم نفاذ الاشعة الفوق البنفسجية واحتراق هذه الاجسام ووصولها الى أوراق النبات لتقوم بوظيفتها خير قيام وأنى أرى أن يقوم قسم المباحث فى العام المقبل بهذه التجربة على نطاق صغير ليتحقق من فائدتها والعمل على نشرها ان ثبت ما ادعاه

وكثيرا ما يشكو الأهالى الذين تقع أراضيهم فى نهاية الترع من قلة وصول المياه الى أراضيهم أو اضطرابها فى فترة من العام خصوصاً وقت التجارية فيلحق محصولهم ضرراً عظيما يضيع عليهم جهودهم وما تكبدوه من مصرف فى زراعة أرزهم ولهذا فانى أرى جلب بعض أنواع الأرز الذى يطلقون عليه الأرز الجاف بالبلاد الأجنبية واختباره وانتخاب ما يثبت تفوقه وصلاحيته على غيره وتوزيعه على هؤلاء المزارعين حيث أن من صفاته أن لا يتأثر من قلة المياه بالدرجة التى يشعر بها الأنواع العادية وبذا تكون وزارة الزراعة قامت بعمل جليل لهؤلاء الذين ساءهم الحظ كما وأنه يمكن الانتفاع بهذا النوع فى الاراضى التى لا تروى بالراحة فى معظم أيام العام نظراً لما يتكبده

الأهالى على زراعة الارز فى هذا السبيل وبالطبع قبل أن ينصح لهم بزراعته يجب القيام بعمل تجارب يقارن فيها دخل النوعين وهما الارز العادى والارز الجاف مراعيا فى ذلك الظروف سالفة الذكر وتفضيل وما تفوق على غيره من دخل

ان من العوامل التى تخفف وطأة قلة المياه او انقطاعها فى فترة قصيرة على محصول الارز الأمور الآتية :

(١) **نوع التربة** — فكلما كانت سوداء ثقيلة أمكنها الاحتفاظ بكمية المياه لمدة طويلة أكثر من غيرها و بذا فانها لا تكون عرضة لسرعة جفافها لسبب ما تفقده من مياه الرشح من الاراضى الصفراء او الرملية والتى يجب العناية بها والعمل على تنظيم الرى بها مخافة ضياع الأرز نتيجة سهولة الرشح فيها

(٢) **حرارة الجو** — كما أن لحرارة الجو دخل كبير فى نسبة المياه التى تفقدها الأراضى بواسطة التبخر من سطح الأرض ومن أجزاء النبات الخضرية

(٣) **درجة تشبع الجو بالرطوبة** — كلما زادت رطوبة الجو وتشبعه بالرطوبة كلما نقصت كمية المياه المفقودة بالتبخر

(٤) **نوع الارز المنزرع** — لنوع الأرز المنزرع دخل كبير فى مدد التأثر بنتيجة قلة المياه حيث ان بعض الأصناف يمكنه مقاومة الجفاف وخصوصاً النوع المسمى بالأرز الجاف أكثر من غيره

ولهذا أرى أنه تماما للقاعدة مواصلة التجارب التى يقوم بها قسم المباحث الزراعية لتعرف أنسب كميات من المياه التى تعطى للأرز فى أدوار حياته المختلفة ومواعيدها وعلى نتائج هذه الابحاث يجب أن يبنى تقدير المساحة التى

تزرع فى كل عام مراعيا فى ذلك المحاصيل الأخرى التى تشارك هذا المحصول فى كمية المياه

طريقـــــة الزراعة

يزرع الأرز فى العادة بالقطر المصرى نثراً ولم تكن معروفة فى الماضى زراعته بطريقة الشتل اللهم فى بعض الاجزاء التى تغيب نباتاتها فانهم يخفون بعض النباتات من الأجزاء المزدحمة بها وشتلها بالاجزاء البور غير انه قـد دلت التجارب فى الخارج وكذلك التى قامت بها الوزارة فى العامين الأخيرين ان طريقة الزراعة بالشتل هى أفضل الطرق لزراعة الأرز من كل الوجوه للأسباب الآتية :

(١) توفيرا فى البزور

(٢) وفى كمية المياه المستعملة

(٣) فى الانتفاع بالمحاصيل الشتوية التى تسبق محصول الأرز

(٤) جودة الخدمة

(٥) تقليل الاضرار التى تنجم عادة من تأخير ورود المياه اللازمة لزراعة الأرز

(٦) عدم ترك أبوار بالأرض

(٧) وتناسق توزيع النباتات بالأراضى

(٨) التخلص من الحشائش واعدامها بكل السبل بأقل مصروف

والبيان التالى يبين مصاريف مقاومة الحشائش بالفدان الواحد فى حالتى الزراعة نثرا وشتلا :

مليم	جنيه	
١٢٠	٢	بالأراضى المنزرعة نثراً
٥١٠	٠	» » »
٣٨٠	٣	» » أرزا عام بعد عام نثرا

وهذه الأرقام قد أخـذت من تفتيش الجميزة حسب الواقع فعلا وقد علمت من جناب خبير الأرز الطليانى بأنهم أصبحوا يفضلون هذه الطريقة على غيرها من الطرق وقد خصصوا مكافآت لمن يعمل آلة للشتل تقوم بزراعة الأرز بأقل مصرف نظراً لارتفاع أجور اليد العاملة عندهم والتى رغم ارتفاعها فان الفرق فى المحصول المنزرع بهذه الطريقة يفوق مايصرف عليه ويأتى بايرادفاق كذلك كل الطرق الأخرى رغم قلة الصرف عليها ولحسن الحظ فقد أوجد حضرة مفتش الجميزة جهاز بسيط الصنع للشتل يمكن لنجار القرية عمله ويمكن لكل مزارع صغير كان أو كبير اقتناؤه وهو مصنوع من الخشب البسيط ويشتل لارز على صفوف وجور متساوية الابعاد والتى يمكن ضبطها حسب المراد وهى لا تحتاج الى كلفة أكثر من اثنين جنيه ولاتحتاج الى عناية كبيرة كما هو الحال فى الماكينات الافرنكية وهو شارع فى تهذيبها لتزرع أكبر مساحة ممكنة بأقلّ مصرف ويشتغل عليها ثمانية أطفال ورجل يقود زوج من الماشية لجرها يعمل فيها طول يومه وكانت مصاريف شتل الفدان به حوالى ٤٨٥ مليما حسب كشف المتصرف بالتفتيش فى حين أنه اذا زرع على صفوف وجور حسب الأبعاد المطلوبه بواسطة الأولاد وتكلف الفدان ثلاثة أمثال هذا المبلغ فضلا عن أن هـذه الآلة تترك الشتله على خطوط مرتفعة نوعا ما يسهل معها صرف المـاء عند اللزوم فى أقرب وقت ولا يخفى ما لأهمية ذلك فى تربية نباتات الأرض أوائل أيام حياته

قد يظن بعضهم أن فى ترك مسافات كبيرة بين النباتات فقد فى الأرض وهذا اعتقاد فاسد أمكن إقامة الدليل على فساده من التجارب التى قامت بها البلدان التى تهتم بزراعة الأرز وأيدتها فى ذلك التجارب التى قام بها القسم فكادت النتيجة أنه كلما زادت المسافة بالطبع الى حد محدود زاد معها تفريع النباتات وقوة سنابلها وكبر حجم حباتها ووفرة محصولها والجدول الآتى يبين تلك النظرية :

	يابانى ٢ شتلت فى ١ يونية		نباتات ١ شتلت فى أول يونية		يابانى ٢ فى ١٥ يونية	
	الخلفة	المحصول بالاردب	الخلفة	المحصول بالاردب	الخلفة	المحصول بالاردب
١٥ر١٥ س م	١٧	٢٣ر٦٢	١٧	٢٥ر٨٧	١٥	٢٢ر٨٨
٢٠ر٢٠ »	٢٠	٢٤ر٣٥	١٨	٣٧ر٣٥	١٨	٢٥ر٧٣
٢٥ر٢٥ »	٢٤	٢٤ر٧٣	٢٥	٢٦ر٥٢	٢٢	٢٤ر١٠
نثراً	٧	٢٤ر٤٠	٧	٢٦ر٣٣	٦	٢١ر٧٨

وللاسف لم تتم عملية الدراس حتى كان يمكن الاتيان بباقى نتائج التجربة ومنها يظهر زيادة طريقة الشتل عن طريقة النثر كلما يتأخر موعدها وهناك طريقة أخرى وتأتى بعد الثانية فى المرتبة وهى طريقة الزراعة سطوراً بواسطة ماكينات خصصت لذلك ولها فوائدها وهو أفضل كذلك من الزراعة بطريقة النثر

الحشائش

ان الاعتناء بالخدمة وانتقاء التقاوى وطريقة الزراعة لها دخل كبير فى التغلب على الحشائش وأبادتها باقل مصاريف ممكنة ولهذا وجب زيادة الاعتناء بها اذا ما أردنا الحصول على محصول أوفر وله قيمته من الوجهة التجارية .

أن الاهمال فى مقاومة الحشائش فى الوقت المناسب له أثر سيىء على النتيجة النهائية حيث تتغلب على نبات الارز فتشاركه فيما أعد له من غذاء وربما قتلته فى بعض الاحوال التى تكثر فيها الحشائش خصوصاً اذا ماتكرر زراعة الارز عامين متواليين. أنهم يستخدمون فى الخارج نظراً لارتفاع أجور اليد العاملة عندهم الماء لقتل الحشائش حيث يرفعون منسوب المياه حتى لايبقى من نباتات الارز سوى اطراف اوراقهوقد وجدوا بالتجارب ان نبات الارز يمكنه الاستفادة من اشعة الشمس الفوق البنفسجية التى تخترق طبقات المياه وتعمل عملها على الاجزاء الخضرية للنباتات بخلاف الحشائش فانها تختنق فتموت وكلما زاد ارتفاع النباتزادت كمية المياه الى ان تصبح على علو تبلغ ٣٥ سنتيمترا واظن انه ان صحت هذه التجربة لدينا فانه لايمكن ان تتوفر لدينا كمية المياه اللازمة لهذه العملية وعلى كل حال فانى لاأرى مانعا من قيام الوزراة باختبار هذه التجربة واحالتها ضمن تجار بها

للأسف لم نجد أثناء طوافنا اهتماما من المزارعين نحو نظافة حقولهم وكم منهم من قتلت الحشائش نبات أرزه وإذا ما سئل قال كنا نعمل فى إبادة دودة القطن أو كنا نعزق القطن وهكذا من الاسباب بينما كنانجد مساحات مدهشة وليس بها ما رأيناه فى تلك واظن أنه كان لدى صاحبها دودة وعزيق ولكن هذا كله يرجع الى حسن تقدير بعضهم عاقبة الاهمال

الضـــم

لم نجد ما نلاحظه على صغار المزارعين من الاهمال فى هذه العملية اللهم إلا لدى بعض الدوائر الكبيرة والتى تعوزها الايدى العاملة قد تأخروا فى ضم أرزهم وكان من جراء ذلك أن انفرطت بعض حبات من سنابل

الأرز بنسبة تختلف من ٥٠ — ١٠٠ كيلو للفدان وهذا بالطبع نقص مؤثر فى نتيجة الحصول ومالبث هذا الفقد يقف عند هذا الحد بل سيعقبه نقص فى حالة المشال والتحصيل والنقل تختلف كذلك باختلاف مدة بقاء المحصول بالحقل بعد ضمه والعناية التى تبذل فى جمعه ونقله وعلى كل حال فان هذه الخسائر لا يمكن أن تقل عن ٥ — ١٠ ٪ من المحصول

وكذلك لاحظنا فى بعض الجهات أنهم عند الضم قد جمعوا جملة حزم مع بعضها وكان من جراء ذلك تعفن بعض الحبات فيقلل ذلك من قيمتها الزراعية والتجارية معاً

مع أنه كان من الواجب تقليل عدة الحزم حتى يمكن التخلص من ذلك العيب وجعلها اثنين أو ثلاثة فقط على أن توضع بطريقة تكفل تعرض سبلها لحرارة الشمس

وهناك عيب آخر يدفع المزارع الى ارتكابه طمعه فى زيادة إيراده خصوصا بعد أن يكون قد ارتبط مع التاجر على سعر معين يسلمه بموجبه محصوله وهنا الطامة الكبرى فانه يضم المحصول قبل أن تجف أرضه تماما بل بها جانب ليس بالهين من المياه حتى تبتل حبات الارز فيزيد بذلك وزنها ويربو ربحه فبهذه الطريقة الغير شريفة والتى هى شائعة فى المنطقة التى تجاور دمياط وانى أعتقد أن التاجر نفسه يشاركه فى هذا الجرم الذى لايقف ضرره عند هذا الحد بل يجىء الى سمعة البلد كذلك إذا ماصدر شىء من الارز الناتج من هذا المحصول

إن أفضل طريقة شاهدناها للضم والدراس وأقلها كلفة خصوصا فى حالة ما اذا كان الدراس بالماكينة أن يضم الارز بعد تمام نضج حباته وقبل

أن تجف أوراقه تماما وبذا تكون هناك الرطوبة التى تساعد على فصل حبات الارز من سنابلها دون أن يصيبها عطب أو كسر علاوة على ما فى ذلك من وفر فى المصرف لأنه فى هذه الحالة لايحتاج الامر الى كمر محصول الارز بعد نقله من الغيط ثم ينقل بعد ذلك الى الماكينة وفى ذلك تكرار فى الصرف من غير فائدة أما فى الحالة الاولى فينقل من الغيط الى الماكينة مباشرة — وأنى أرى أن تقوم وزارة الزراعة بعمل تجارب لمعرفة أنسب درجة للرطوبة تكون عليها الحبوب عند الضم حتى لا يلحق المحصول أى ضرر عند دراسه

الدراس

يدرس الارز فى مصر الى وقتنا هذا بالنورج اللهم الا فى بعض الدوائر الكبيرة التى لديها ماكينات لدراس القمح والشعير وهذه يستعملونها لدرس الأرز بعد القيام بتغيير فى بعض أجزائها وقد شاهدنا ان معظم القائمين بالأشارات على ادارتها يجهلون اصلاح ما بها من خلل فكم لاحظنا ان بعضها لا يقوم بعملية الدراس كما يجب بل بعضها كانت نسبة الأرز المقشور فيها يبلغ نحو ٢ ٪ والبعض الآخر أقل بقليل وكذلك كانت نسبة الارز المكسور تختلف تبعا لذلك الخلل علاوة على ما لاحظنا فى بعض الاحوال أنه لايزال عالقا بقش الأرز بعض حبات وقد علل جناب الخبير الطليانى بان ذلك يرجع الى درجة اختلاف رطوبة المحصول فكلما زادت الرطوبة الى حد معين قل معها نسبة الأرز المقشور ولكننا قد استحضرنا عينات من جميع الجهات التى كانت قائمة بدراس أرزها لمعرفة نسبة الرطوبة للأرز وقت دراسه ووجدناه جميعه على درجة واحدة ولم يختلف الفرق بينها با كثر من

اجزاء من واحد صحيح حيث كانت تختلف ما بين ٢٥ ـ ١٠٠ ٪ ـ ٥٠ ـ ١٠ ٪ بينما فى ايطاليا وجدوا ان أنسب درجة هو ٢٠ ٪ وقت الدراس وهذه الحالة اظنها تنطبق على الجهة التى شاهدنا فيها الدراس واوراق الارز لم تجف بعد تماما ولم نشاهد هناك ارز مقشور وكانت نسبة الحبوب المكسورة قليلة جداً بالنسبة للآخرين ولهذا أرى اجراء بعض التجارب فى المستقبل للتحقق من صحة هذه الحالة وهل لها دخل حقيقى فى تقليل الاضرار التى تصيب الارز من جراء عملية الدراس بالماكينات الحالية

كما وأنه انتقد استخدام هذه الماكينات حيث أنهم وجدوا فى بلادهم عدم موافقتها لدراس الأرز ولو أنها صالحة لغيره ولذا فقد أوجدوا آلات أخرى تختلف فى تركيبها والماكينة الحالية ولذا أرى من المستحسن قيام الحكومة بشراء واحدة منها لتجريبها والعمل على نشرها اذا تحققت من فائدتها حيث أن الماكينات الحالية تسبب ضرراً عظيما للمحصول أما بفقد جزء منه مع القش أو تبييض بعض حباته أو تهشيمها فتزيد نسبة المكسورة فيه فتقلل بذلك من قيمته التجارية وكذا الزراعية حيث يكون لذلك دخل عظيم على قوة انبات هذه الحبات .

عملية تجفيف الارز وتخزينه

لهذه العمليات علاقة كبرى فى تقدير سعر المحصول اذ عليها يتوقف معظم هذا السعر حيث ان أقل اهمال فيه يذهب بكل جهود قام بها المزارع من خدمة وتسميد وحصاد ودراس وري وصرف ولذا كان من الواجب العناية بها قدر المستطاع وقد قامت البلدان الأخرى بأنشاء مخازن على نظام خاص لتخزين هذا المحصول فيها

ان الاهتمام بعملية التجفيف يقلل من نتيجة الاضرار التى لحقت بالأرز

من جراء الاهمال فى عملية الدراس وبذا تقل نسبة الحبوب الصفراء التى تشين المحصول وتحط من سعره وأفضل الطرق لتجفيف الأرز أن ينشر فى أمكنة خالية من الرطوبة ومعرضة لحرارة الشمس حتى تعمل فيها ، ولذا وجب أن تكون أرض المنشر من الاسمنت والاسفلت أو أى مادة لا تسمح لرطوبة الارض باختراقها ثم يوضع الأرز على عمق لا يزيد عن ١٥ سنتيمترا أو أكثر بقليل ، ثم يقسم الى مراود (خطوط مثل خطوط البصل) تفج من وقت لآخر بواسطة جهاز يعمل من الخشب لهذا الغرض يجره نفر وهذا يعرض الحبوب الى حرارة الشمس فتجف وكذا عند فجها وتكوين خطوط جديدة بهذا تعمل على التخلص من الرطوبة التى تكون قد أثرت فى أرضية المنشر وهذه هى أقرب طريقة وأقل نفقة ووقت لتجفيف الأرز مع المحافظة على جودته ورتبته ، أما الطريقة المتبعة الآن ، وهى وضع الأرز بالمنشر على سمك كبير ففيها خطر محقق اذ أقل إهمال فى التقليب ولو بضع ساعات مضر بالمحصول ضرراً بليغاً لا يمكن ملافاته بعد ذلك هذا علاوة على صعوبة التقليب وكثرة المصاريف وصول الوقت والمجهود ؛ ولهذه الطريقة عيب آخر أن أرضية المنشر وما تكسبه من رطوبة تكون مصدراً خطرا للرطوبة فتؤذى ما يلاصقها من حبات فتصفر وتتعفن

ومن الاسباب التى لها دخل كبير فى الاضرار التى تقلل من قيمة الارز كتقاوى أو قيمته التجارية سوء التخزين وأن أفضل طريقة فى الوقت الحاضر لتلافى تلك الاضرار الى أن تنشأ مخازن خصيصة على أحدث أسلوب لحفظ المحصول بها أن تحفظ فى زكايب توضع فى مخزن له فتحات تسمح بتجديد الهواء فيها وأن لا تكون ذات حرارة مرتفعة إذ أن لدرجة رطوبة حبة الارز دخل فى قوة انبات الجنين ولذا فواجب الحكومة العمل على

الاسراع فى انشاء نموذج من هذه المخازن ليقتدى بها المزارعون والتجار معاً

الأمراض والآفات

لحسن الحظ لم نجد فى زياراتنا لمختلف الجهات أى مرض له تأثير يذكر على محصول الارز كما هي الحال فى البلدان الاجنبية اللهم إلا فى أحوال محدودة. قد شاهدنا تأثير لا قيمة له من جراء دودة الساق الثاقبة التى تصيب فى أغلب الاحيان قصب السكر والذرة وكذا النطاط فى الاجزاء التى يجاورها أراضى خلت بعد الزراعة الشتوية

كما وانا شاهدنا بالجميزه بزراعة الصنف المسمى المنزلاوى بعض سبلات قد جفت حباتها وظن الخبير بأنها ربما تكون نتيجة لمرض فطرى خاص بهذا النوع ولحسن الحظ لم نجد له أثر بزراعة سخا بأراضى الدومين فقال ربما كان ذلك نتيجة لحالة فسيولوجية وليست فطرية حيث يحدث مثل ذلك فى بلدهم أما لكثرة العنصر الاوزتى بالارض أو لعملية الشتل وموعدها دخل فى ذلك خصوصاً وأننا لم نشاهد لهذه الحالة وجود بالارز المنزرع شرآ ويطلقون على هذه الحالة عندهم (Brusone) وكذا لشدة الحموضة بالارض دخل فى قتل المحصول ولكن حمد الله لم نجد لهذه الحموضة أثر بالعينات التى استحضرها معه لفحصها

تبييض الارز وتجهيزه

تأتى عملية تجهيز الارز واستعداده للاستهلاك سواء بداخلية البلاد وخارجها فى الدرجة الاولى من العناية الواجب اتخاذها لاعلاء شأن محصول الارز بعد أن كثرت البلاد التى تزاحمنا فى الخارج والتى قد خطت فى هذا السبيل خطوات واسعة فاعرض المستهلكون إزاء تلك الجهود عن الاقبال على الارز المصرى بعد إن كانت له شهرة واسعة قد لاحظنا خلال زيارتنا للبلاد التى تقوم

بهذه العملية كدمياط ورشيد والاسكندرية فوجدنا بها مختلف من آلات التبييض و بعضها ما زال على حالة الفطرة وكل ما امكنى ملاحظته إنه كلما كانت الآلة حديثة كانت نسبة الارز الناتجة بعد عملية التبييض أعلى فقد بلغت فى بعض الماكينات الحديثة حوالى ٧٠ ٪ بينما كانت فى المضارب التى تدار بالماكينات الاقدم عهداً عن هذه حوالى ٦٠ ٪ والتى تدار بالنظام القديم حوالى ٥٠٪ وكذلك الآلات الصغيرة الموجودة بالقرى فانها لاتتعدى الرقم الأخير

وقد فهمت من الخبير الطليانى أن لدرجة الرطو بة عند التبييض دخل فى زيادة نسبة الحبوب المكسورة وأنهم وجدوا فى ايطاليا أن أفضل درجة تقل معها هذه النسبة أن تكون رطو بة الارز ١٥ ٪ وقد لاحظنا أنها لدى بعض المضارب كانت حوالى ٩ ٪ ١٠ر٢٥ ولكن كان فى غرضهم تجفيفها أكثر من ذلك و إنى أعتقد صحة هذه الدعوى وأرى من الحكمة أن يقوم المهتمين بأمر الارز باجراء تجارب لتعرف أنسب درجة للرطو بة التى تقل معها نسبة الحبوب المكسورة بالقطر المصرى

وأهم العيوب التى تحط من الارز من الوجهة التجارية الامور الآتية :ـ

(١) أن يكون خليطاً من جملة أنواع وذلك الخلط أما أن يكون صناعياً أو نتيجة إهمال فى الظروف الآتية :

(ا) سوء انتخاب البزور

(ب) عند الضم خصوصاً اذا ما زرعت جملة أصناف مختلفة بجوار بعضها

(ج) عند التشوين والكمر

(د) بالجرن اذا ما درس صنف بعد الآخر أو كان بجواره أصناف اخرى

(هـ) عند التذرية

(٢) احتوائه على حبوب صفراء أو حمراء داكنة اللون

(٣) احتوائه على الحصاء نتيجة سوء اختيار الجرن

(٤) « « بزور بعض الحشائش كالدنيبة

(٥) « « نسبة عالية من الحبوب المكسورة

(٦) عدم تناسق الجهات وعلى هذه الصفة يقدرون فى البلدان الاجنبية أهمية عظمى

ولهذا وجب على المزارعين والتجار أن يلاحظوا الامور السابق ذكرها كل فيما يقوم به من العمليات حتى يقبل المشترون على محصولهم فيجنون من وراء ذلك أكبر الفوائد

واجب الحكومة نحو اعلاء شأن محصول الارز

أن تقوم بانشاء محطة تخصص لزراعة الأرز سواء بمنطقة دمياط أو فوه على النمط الذى تقوم به محطات أشهر البلدان التى تنافس القطر المصرى فى محصولها كايطاليا واسبانيا وأن تقوم الوزارة فى هذه المحطات بأهم المباحث والتجارب التى من شأنها زيادة غلة المحصول مع قلة المصرف على شرط موافقتها للأسواق الأجنبية والتى يزاحمنا فيها البلدان الأخرى وأن تقوم بجلب الآلات الحديثة سواء لفرز الحبوب وجعلها درجات مختلفة لتصبح ذات حبوب متناسقة لأنهم يقدرون لتلك الصفة أهميتها فى الخارج وعليها يقدّر سعر الأرز ، وكذا أرى جلب أحدث الآلات الخاصة بدراسة المحصول وأخرى لتبييضه لدراسة كل ماله علاقة بقيام هذه الآلات بعملها

على الوجه الأكمل والعمل على نشر هذه الآلات بين جمهور الزراع والتجار ان تثبت صلاحيتها وتفوقها على ماهو موجود منها الآن بالقطر المصرى كما وانى أرى أن توفد وزارة الزراعة بعض موظفيها لدراسة هذه الآلات فى الخارج وتقدم التقارير عنها وابداء نصيحة لها يرى منها موافقا لنا علاوة على من سيوفدون لدراسة المحطات من الوجهة الزراعية كما سبق ان ذكرت

وكذا أرى من الضرورى أن تسعى الحكومة فى وضع تشريع لحماية الأرز شبيها بما وضعت لحماية القطن وعدم خلطه ، وأن تضع شروطا لتصديره يجب أن يقوم بتنفيذها تجار الصادرات على أن لا يجوز تصديره الا بعد الحصول على ترخيص من الحكومة بعد فحصه وموافقته لما وضعته من شروط التصدير على أن يعين بموانى التصدير موظفون آخرون عارفون بفحص هذه التصاريح بعد أخذ جاشنى على البضاعة المرغوب تصديرها وتطبق صفاتها على ما جاء بالتصريح

محمود علمى
مفتش قسم المباحث الزراعية